Diyala Journal
for Human Research
Website:
djhr.uodiyala.edu.iq

مجلة ديالى
للبحوث الإنسانية

p ISSN: 2663-7405
e ISSN: 2789-6838

مجلة ديالى للبحوث الانسانية العدد (101) المجلد (3) ايلول 2024

الخلاف النحوي في إعراب الأسماء الستة بالحروف في ضوء علم اللغة الحديث

The Grammatical Dispute on the Inflection of the Six Nouns by Letters in Light ofModern Linguistics

م.م رشا فاضل عباس
جامعة ديالى ـ كلية التربية للعلوم الانسانية/ قسم اللغة العربية

Abstract

Before discussing the stance of modern linguistics on the issue of inflecting the six nouns by letters, the study must first briefly address the nature and originality of inflection and the inflection markers used by ancient scholars. Inflection typically involves four cases: nominative (with the marker ḍamma), accusative (with the marker fatḥa), genitive (with the marker kasra), and jussive (with the marker sukūn), in addition to the secondary markers that indicate movement. This study aims to explore these markers and outline the views of ancient scholars on the inflection of the six nouns by letters. It compares these views with those of modern linguists, focusing on what they have added and introduced. The study scrutinizes the opinions of ancient and modern linguists on the inflection of the six nouns by letters, highlighting the most significant grammatical statements on this issue.

Email:Rshaf3494@gmail.com

Published: 1- 9-2024

Keywords:

هذه مقالة وصول مفتوح بموجب ترخيص
CC BY 4.0
(http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

الملخص

قبل بيان موقف علم اللغة الحديث حول مسألة إعراب الأسماء الستة بالحروف، لا بدّ لنا أن نبدأ البحث بالحديث المُقتضب عن ماهية الإعراب وأصالته وعلاماته التي اِستعملها القدماء وأشكاله الذي غالباً ما تُبنى على أربع حالات، وهي: حالة الرفع وحركتها الضمة، وحالة النصب وحركتها الفتحة، وحالة الجرّ وحركتها الكسرة، وحالة الجزم وحركتها السكون، فضلاً عن العلامات الفرعيّة التي تنوب عن حركة، لِذا يُسهم البحث في التعرّف عن تلك العلامات وبيان موقف العلماء القدماء حول إعراب الأسماء السّتة بالحروف، ومقارنة ذلك بموقف المحدثين منه وعلم اللغة الحديث مركّزاً على ما أضافوه إليها وما جاؤوا به، خاصّة تمحيص آراء العلماء اللغويّين قديماً وحديثاً في إعراب الأسماء السّتة بالحروف وإبراز أهمّ الأقوال النحويّة الواردة في مسألة إعرابها.

المقدمة

حظِيت العربيّة بعناية كبيرة مع نزول القرآن الكريم، وذلك لتبيان رسالته وإعجازه، وإظهار طبيعة نظمه وتركيبه، وفهمه من خلال الوقوف على معانيه، ومن هنا انكبت الدراسات النحوية على اللغة العربية، حيث أسهم العلماء القدامى والمحدثون باختلاف مذاهبهم ومشاربهم في دراستها من جميع جوانبها، فتشكّل للغة إرث لغوي غير هيّن يضم مئات الكتب والمصادر العربية الأصيلة.

بالرغم من تلك العناية والدراسة إلّا إنّ العقبات التي واجهت الدارسين كانت كثيرة وإنّما أكثرها تعقيداً هي ظاهرة الإعراب والتي تعدّ الأبرز في النحو العربي، الأمر الذي كوّن خلافات بينهم في الحالات الإعرابيّة سواء بالحركات أم بالحروف وغيرها، ومن هذا الخلاف يحاول البحث الحالي الوقوف على الظاهرة من خلال الأسماء الستة، والوقوف على أهم الآراء والأقوال في طريقة إعرابها.

ويسعى البحث الحالي إلى وصف الظاهرة تحليلها واستقرائها وفقاً لما جاء به النحويّون ، وقد قسم البحث إلى محاور اشتملت تعريف الإعراب لغة واصطلاحاً، والوقوف على أصالته في اللغة العربية، وعرض المسائل الخلافيّة في إعراب الأسماء الستة منذ بدايتها قديماً وطرح أهم الآراء النحوية عند المحدثين.

المبحث الأول: تعريف الإعراب

في اللغة:

أصل الإعراب في اللغة البيان، فيُقال عن الرجل حين يُعرِبُ عن حاجته؛ أبان عنها. ومنه قوله عليه السلام: "الثيب تعرب عن نفسها" أي تبين رضاها بصريح النطق(1)، وهو الإبانة والكشف عن المعنى.(2)

والإعراب في اللغة –أيضاً– مصدرٌ لفعلٍ رباعيّ: (أعرب يُعرب)، وهو متعدّد المعاني على حسب لزومه، وتعديته بنفسه، وبحرف الجر، والأنسب منها بالمعنى الاصطلاحي أن يكون من قولهم: أعرب فلان كلامه إذا سلِم كلامه من اللحن، أو إذا بينه، وأعرب فلان الحرف إذا أوضحه، أو أزال إبهامه، وأغرب الأَعْجَمُ)، إذا أفصح وتكلّم بالعربية، وأعرب فلان بحجته، إذا أفصح بها، وأعرب الرجل عن نفسه إذا أبان عمّا فيها(3).

وعليه فالمعنى اللغوي لـ (الإعراب) في هذا المقام هو السلامة من اللحن، والتبيين، والإيضاح، والإفصاح والإبانة، وقد أكّد "ابن سيده(ت هـ458)" على أنّ الإعراب هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ(4).

فهو الإيضاح والكشف عن المعنى، وبيان موقع اللفظ من التركيب اللغوي، وما يطرأ على أواخر الكلمة من تغييرات لها دلالة على المعنى وعلى موقع اللفظ من التركيب(5).

في الاصطلاح:

عرّف سيبويه (ت180هـ) الإعراب كما عرّف الفعل عن طريق التمثيل فقال: "فالرفع والنصب والجزم لحروف الإعراب، وحروف الإعراب للأسماء المتمكنة وللأفعال المضارعة الأسماء الفاعلين التي في أوائلها الزوائد الأربع: الهمزة، والتاء، والياء، والنون"(6).

وهو تعاقب ثلاث حركات (الضم، والفتح، والكسر)، أو حركتان متعاقبتان منها فقط، أو حركتان وسكون باختلاف الفواصل، وعند زوال العامل تزول الحركة أو السكون(7)، والإعراب أن تختلف أواخر الكلم لاختلاف العوامل(8).

ويراد بـ "الإعراب أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الاسم المتمكن أو الفعل المضارع"(9).

وهو تلك العلامة المتغيّرة التي تقع على آخر اللفظ، تتغيّر وفقاً للعوامل الداخلة عليها، وبحسب ما يقتضيه العامل(10).

وبذلك نرى أنّ الإعراب يكون لفظيّاً، من خلال الكشف عن المعاني والمقاصد التي تتوخاها اللغة من الألفاظ الصوتية، التي تشكل الكلام الدال على ما يريده المتكلم.

أصالة الإعراب:

حافظت العربية على اللغة وعلى سمة الإعراب، وأبقت عليها بكماليّتها ودقّتها في وقت شارفت لغات أخرى على الاختفاء والاندثار من أخوات العربية ضمن أسرة اللغات السامية. وهذه الحقيقة التي يؤكّدها ويسلّم بها المستشرقون. أمثال "نو لدكه" و"يوهان فك" و"براجشتراسر".

فالعربيّة كما أشار إليها "نو لدكه" أنّها احتفظت بالعناصر الأولية للغة، والكثير من الصور الصادقة؛ كالأصوات الساكنة والحركات القصيرة.(11).

ويرى "براجشتراسر" أنّ الإعراب ظاهرة سامية أصيلة، نجد آثاره في الكثير من اللغات السامية القديمة، كالأكدية والحبشية، أمّا اللغة العربية فابتدعت شيئين على خلاف غيرها من اللغات، فالأول: إعراب الخبر والمضاف، والثاني: بعض الأسماء التي لا تنصرف، فالشيء الأول تشترك فيه مع بعض اللغات الأخرى، أمّا الثاني فتنفرد به عن غيرها من أخواتها(12).

اما "يوهان فك" يرى أنّ العربية احتفظت بظاهرة التصرّف الإعرابي، وهذه السمة من أقدم السمات التي سقطت في اللغات السامية جميعها عدا البابلية القديمة(13).

وقد اشار مصطفى أطه الى علة اصالة البناء بقوله: "الإعراب إمّا حركة وهي الأصل فيه لخفتها وكونها أدلّ على المقصود ولذا قدّمها، أو (حرف) وهي ليست بأصل لانتفاء علّة الأصالة فيها لكن يكون إعراباً لأمر يقتضي ذلك كإغناء الحرف الصالح للإعراب على إيراد الحركة"(14).

من جهة أخرى تتفق العديد من الروايات على أن أول رمز للحركات في اللغة العربية كان على يد أبي الأسود الدؤلي، وقد سمّي بنقط أبي الأسود؛ لأنّه "أول من وضع العربية ونقّط المصاحف"(15).

وبذلك أنّ اللغة العربية حافظت على أصالتها ضمن أسرة اللغات السامية؛ كالحبشية والآكدية والبابلية، الأمر الذي يمنحها الأولوية في احتفاظها بصورها النحوية الأصلية الصادقة مقارنة باللغات الأخرى التي أُفسدت من هذا الجانب.

علامات الإعراب:

لقد عُني النحاة القدامى والمحدثين باللغة العربية، لكونها لغة القرآن الكريم، أسّسوا علوماً لتبيان دلالات هذا الإعجاز اللغوي الفريد، من بينها علم النحو الذي نهجه النحاة، وأصبح الإعراب من الظواهر المهمّة التي حظيت بعناية الدارسين قديماً وحديثاً وقد أولى النحويون

علامات الإعراب والبناء أهمية كبيرة في دراستهم النحوية، لأسباب تتصل ببواعث نشأة النحو من جهة، وطبيعة المنهج؛ الذي اختطوه في هذه الدراسة من جهة أخرى(16).

ورغم عنايتهم الفائقة اعتنوا بالقواعد الإعرابية إلّا إنّ الكثير من المسائل الإعرابية والجوانب اللغوية ما تزال غامضة وغير متفقٍ عليها، فتنوعت العلامات الإعرابية، ونشأت الخلافات حول طريقة الإعراب سواء بالحركات أم بالحروف، وهذا ما يدعو البحث إلى الوقوف على مسألة تنوّع العلامات بين أصلية وفرعية، فقد أقرّ النحويون أنّ الإعراب بالحركات هو الأصل، أمّا الإعراب بالحروف فإنّه فرع من ذلك(17)، وفي هذا السياق يرى "ابن يعيش (ت643هـ)" أنّ الحركات في الإعراب أولى من غيرها، ولهذا جاءت للدلالة على المعنى، لكونها أقلّ وأخفّ، ولهذا فالحركات أكثر مما أعرب به(18). وأوضح عبد القاهر الجرجاني (ت 471 هـ) أنّ العدول عن الإعراب بالحركات لا يكون إلّا لسبب، فقال: "اعلم أنّ أصل الإعراب أن يكون بالحركات، وإنّما يُعدل عنها لسبب"(19).

فعلامات الإعراب الأصلية في النحو العربي تأتي في أربع حالات: هي حالة الرفع، وحالة النصب، وحالة الجر، وحالة الجزم، وتتوزع عليها الحركات كالآتي(20):

- حالة الرفع: حركتها الضمة.
- حالة النصب: حركتها الفتحة.
- حالة الجر: حركتها الفتحة.
- حالة الجزم: حركتها السكون.

تنوب عن هذه العلامات الأصلية علامات فرعيّة في حالات الإعراب جميعها، وبذلك يمكن تقسيم النيابة في علامات الإعراب إلى ثلاثة أقسام:

- نيابة حركة عن حركة.
- نيابة حرف عن حركة.
- نيابة حذف عن حركة.

اي أنّ العلامات الأصلية للإعراب هي أربعة أنواع تكون علاماتها أصلية كما ذكرناها سابقاً، وهناك علامات فرعيّة تنوب عنها وهي عشر علامات؛ فالنيابة تكون بين الحركات الفرعيّة والأصليّة والحروف والحذف، وقد تنوب حركة فرعيّة عن أصليّة، وقد تنوب الحروف عن حركة أصلية عند قلب الألف المقصور ياءً في بعض اللهجات، وذلك عند إضافته إلى ياء المتكلم فتدغم الياءان، مثل كلمة "هُدىً" يُقال: "هُدَيَّ"، والنيابة بالحذف، حيث يعوّض الحرف بالسكون؛ كحذف حرف العلّة من آخر المصارع المجزوم.

أمّا الأبواب التي تسمّى الإعراب بالنيابة فتكون في أبواب سبعة في النحو العربي، وهي: الأسماء الستة، والمثنى، وجمع المذكر والمؤنث السالم، والأسماء التي لا تُصرف، والأفعال الخمسة، والأفعال المعتلّة الآخر (21).

ومما سبق نرى أنّ النحاة أجمعوا على الحركات الأربع "الضمة، والفتحة، والكسرة، والسكون"، ولكلّ حركة حالة تختلف عن الأخرى، أمّا فيما يخص النيابة فإنّ الحالات الثلاث هي: "حركة تنوب عن حركة، حرف ينوب عن حركة، وحذف ينوب عن حركة".

الأسماء الستة في الدرس النحوي:

اتفق اغلب النحويّين أنّ الأصل في الأسماء تكون معربة باختلاف أواخرها والعوامل الداخلة عليها، وأجمعوا على إعرابها بالحركات عموماً، وقد استثنوا منها الأسماء الستة والمثنى وجمع المذكر السالم، كونها تعرب بحروف المدّ في جميع الحالات الرفع والنصب والجر، ومن هنا جاء خلاف الدارسين عليها، وهذا البحث يركّز على إعراب الأسماء الستة من دون غيرها. كما هو معروفٌ لدى النحاة القدامى فالأسماء وهي"أبٌ، أخٌ، حمٌ، فمٌ، هنٌ، وذُو.." التي تعني صاحب"، تنوب في هذه الأسماء الحروف عن الحركات، ففي حالة الرفع ينوب الواو عن الضمة، أمّا في النّصب فتنوب الألف عن الفتحة، وفي الجرّ ينوب الياء عن الكسرة، من أمثلتها: "أبوك، أباك، أبيك"(22).

وتُعدّ الأسماء الستة من المصطلحات المحصورة التي لا تحتاج إلى تعريف بالحد أو بالرسم؛ لأنّ اللائق بكل معدود أن يُعرف بذكر أفراده التي يتمثل فيها نحو كان وأخواتها، وإنّ وأخواتها، وحروف الجر (24). ومن ثمّ فالأسماء الستة هي (أب وأخ، وحم، وفم، وذو وهن)، على أنّ منهم من زاد (ذو) الموصولة في لغة طيء، ومن زاد (من) في حكاية النكرة في الوقف. فيقال: (منو) في الرفع، و (منا) في النصب، و (مني) في الجر (25). فتكون – حينئذ – ثمانية، في حين عدّها الفراء(ت207هـ) خمسة دون (هن)، وتبعه الزجاجي(ت339هـ)، وابن كيسان(ت299هـ)، والسهيلي(ت58هـ)(26).

والجمهور القائل على أنّها ستة؛ لا يعْتَد بما ورد في (من) عند الحكاية؛ لأنّ اختلافه ليس بسبب اختلاف العوامل(27)، وما هو إلا كاختلاف الحركات في آخر (حيث) عندي، وأمّا (ذو) الموصولة فإنّها تندرج تحت التي بمعنى: صاحب، فلا تقيد عند ذكرها، ولا يصح إسقاط (هن) لثبوت إلحاقه بالباب عن العرب في نقل الثقة على خلاف الأفصح(28)؛ ومن هنا حمل إسقاط الزجاجي لها من باب التنبيه على أنّ إعرابها بالحروف على خلاف الأفصح في حين أنّ إعراب بقية الخمسة بالحروف هو الأفصح، ولا يعني إسقاطها إنكار الإعراب بالحروف

فيها مطلقاً، ولا تنبغي التسوية بين الأفصح والفصيح، وبين الكثير الشائع والقليل النادر، والنحاة يعقدون كلامهم على المشهور، ولا يلتفتون إلى القليل ولا إلى النادر(29). وهذه الأسماء كلها معتلة الأواخر على وزن (فعل) ــ (عصا)؛ بدليل جمعها على (أفعال)، واستثني منها (فم) على أنّه في الأصل (فوْه) ساكن العين كـ (سوْط)(30)، وعن الفرّاء أنّ (أخ) على وزن (قلب)، وعن الخليل والزجاج أنّ (ذو) كذلك أيضاً(31).

وبحسب رأي أغلب النحويين فإنّ الأسماء التي تعرب بعلامات هي الأسماء الستة، وهذه الأسماء هي: أبٌ، وأخٌ، وحمٌ، وذو، وفو، وهنٌ، فترفع وتنصب وتجرّ بالحروف الواو والألف والياء. ويرى الكوفيّون أنّ الأسماء السّتة هي أسماء معتلّة، وتعرب من مكانين أي بالحركات، واعتلالها يكون بالحروف مثل: أبوك، أخوك...إلخ، اما البصريّون فيرون أنّها تعرب بالحروف فقط.

في هذا السياق يرى أبو الحسن الأخفش (تـ215 هـ) على أنّ الحروف بالنيابة في الأسماء الستة ليست بحروف إعراب، وفي الوقت نفسه تدلّ على الإعراب في المثنى والجموع، بينما يرى المازني (تـ247 هـ) بأنّ الأسماء الستة تُعرب بالحركات، فالحركة التي تقع على الباء والخاء والميم هي حركات إعرابها، والحروف نشأت عن إشباع الحركات. إذ إنّ الحركات هي لغة العرب، فيقولون: "هذا أبك، ورأيت أبك، ومررت بأبك"، وفي رواية أخرى تفيد بأنّ لغة أخرى اعتمدها العرب في قولهم: "هذا أباك، ورأيت أباك، ومررت بأباك"، حيث اعتمدوا لغة القصر في الأسماء في جميع الحالات، ومنه قول الشاعر:

"إنّ أباها وأَبا أَبَاهَا... قَدْ بَلَغَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا"(32).

ومن شروط إعرابها بالحروف ألا تُضاف إلى غير ياء المتكلم، وأن تكون مفردة ومكبّرة، أي غير مصغّرة(33). وبذلك فإنّها تعرب بالحروف (رفعاً، ونصباً، وجرّاً)، وفقاً للشروط المذكورة، بينما تُعرب بالحركات الظاهرة إذا أُفردت عن إضافتها، نحو (وَلَهُ أَخٌ)(34)' وتعرب بالحركات المُقدّرة إذا اختلت الشروط كإضافتها إلى ياء المتكلم فتعرب بالحركة المُقدّرة على ما قبل الياء، على نحو: (إنّ هذا أخي)(35)، وحين تُصغر فتعرب بالحركات الظاهرة، بينما في المثنى والجمع فتعرب بحسب قواعدهما فلا تُعرب بالحروف من دون تحقّق الشروط. (36)،

أو تُضاف الى اسم ظاهر ومنه "ذو" إلى اسم ظاهر يدل على الجنس، مثل: أستاذ ذو فضل، وطالب ذو أدب(37)، وأن تخلو (فو) من الميم(38)، أي لا تكون (فم). ويرى ابن مالك(ت672هـ) أنّ "فم" لا تكون بالميم عند إضافتها، أي عند خلوّها من الميم، تعرب بالحروف(39).

ولـم يتفـق النحـاة علـى إعـراب الأسـماء السـتة بـالحروف، فـإعرابهن بـالحروف رأي جماعـة البصـريّين(40). واختلـف النحـاة فـي عـددها، فمـرّة تكـون هـذه الأسـماء سـتة وأخـرى تكـون خمسـة، والاخـتلاف فـي عـدد هـذه الأسـماء مـرتبط بإسـقاط (هـن) منهـا أو لا، فـإعراب "هـنّ" بـالحروف مُنكرة عندهم، لأنّ لغتها قليلة، فأنكرها كلّ من الفرّاء والزجّاج(41).

لغات الأسماء الستة:

هنـاك ثـلاث لغـات أقرّهـا النحويـون فـي مسـألة الأسـماء السـتة، والسـبب الـذي دعـاهم إلـى إيـراد هـذه اللغـات هـو التنـوع فـي طريقـة نطقهـا، ولغاتهـا هـي: لغـة التمـام، ولغـة الـنقص، ولغـة القصـر(42). فلغـة التمـام تكـون فـي "أبٌ، وأخٌ، وحـمٌ"(43)، وهـي المشـهورة، وتُعـرب فيهـا هـذه الأسـماء بـالحروف عنـد بعضـهم كمـا ذُكِـر آنفـاً، فتعـرب بـالحروف الـواو والألـف والياء، فيُقـال: هـذا أبوه...أخـوه، وعلـى نحـو رأيـت أخاه...أبـاه، ومـررت بأخيه...أبيـه.. إلـخ. وفـي لغـة الـنقص يكـون الإعـراب بالحركـات الظـاهرة علـى الأحـرف الأصـلية "البـاء، والخـاء، والمـيم"، فتكـون: "هـذا أبُـه، أخُـه، وحمُـه" وكـذلك فـي النصـب والجـر، وفـي لغـة القصـر تُعـرب بالصـيغة الواحـدة، فتُعـرب بـالألف فـي الحـالات الـثلاث؛ الرفـع والنصـب والجـر، علـى نحـو: هـذا أباهـا وأخاهـا وحماهـا، وكـذلك فـي النصـب والجـرّ تكـون "بـالألف"، وتنسـب هـذه اللغـة إلـى بنـي الحـارث وزبيـد وخـثعم وهمذان(44).

أمّـا هـنّ فـوردت فيهـا لغتـان؛ فاللغـة الأولـى هـي لغـة الـنقص: ويُعـرب الاسـم "هـنّ" بالحركـات الظـاهرة علـى النـون، نحـو: هـذا هنُـك، وكـذلك فـي النصـب والجـرّ فتكـون: "رأيـت هنَـك، ونظـرت إلـى هنِـك"، والثانيـة هـي لغـة التمـام: وفيهـا يعـرب الاسـم (هـن) بـالحروف الثلاثـة: "الـواو، والألـف، والياء"، نحو: "هنوك، وهناك، وهنيك"، في حالات الإعراب الثلاثة الرفع والنصب والجر(45).

يقـود هـذا التفسـير إلـى اخـتلافهم فـي تعليـل إعـراب الأسـماء السـتة بـالحروف، وهـذا مـا يلمسـه البحـث مـن آثـار الخلافـات الواضـحة فـي مصـنفات النحـويين عامّـة، حيـث تعـددت التعليـلات فـي إعرابهـا وخـالف الأصـل، الأمـر الـذي دعـاهم إلـى اسـتنباط العلـل فـي مخالفـة الأصـل والعـدول عنـه فـي طريقـة الإعـراب، وهنـاك آراء فـي هـذا الصـدد تتمثّـل، اسـتثقال ظهـور الحركـات علـى حـروف اللـين. ويـرى الجرجـاني أنّ أصـل الإعـراب بالحركـات، والعـدول عنهـا يكـون لسـبب، ويُشـير إلـى أنّ قـولهم: "أخـوه وأبـوه وفـوه وهنـوه وذو مـال"، يعـود إلـى اسـتثقالهم للحركـة الظـاهرة علـى حـروف اللـين "البـاء والخـاء والمـيم".. ويؤكّـد بـأنّهم لـو لـم يتركـوا الحركـة توجّـب علـيهم أن يقولـوا: هـذا أبـوه، ورأيـت أبـوه، ومـررت بـأبوه، وذلـك مسـتثقل جـداً فلمـا كـان كـذلك جعـل كـل واحـد مـن هـذه الحـروف قائمـاً مقـام نظيـره مـن الحركـة فصـار الـواو بمنزلـة الرفـع، فقلـت: جـاءني أخـوه كمـا تقـول: أخ،

وصار الألف بمنزلة النصب، فكأن قولك: رأيتُ أباه بمنزلة رأيتُ أباً، وصار الياء بمنزلة الجر فكأن قولك مرت بأبيه بمنزلة قولك مررت بأب، وعلى هذا يجري أخواته "(46).

ويرى المازني (تـ247 هـ) أنّ الحروف ما هي إلّا إشباع للحركات الإعرابية الثلاثة، إذ أشار إلى أنّ هذه الحروف الثلاثة إشباع لحركات الإعراب في هذه الأسماء، والأصل فيها بالحركات الظاهرة(47)، نحو: هذا أبك، ورأيتُ أبك، ومررت بأبك"(48)، غير أنّ أكثر النحويين يعترضون هذا المذهب، فقد وصفوه بالضعف، لأنّ الإشباع إنّما يكون في ضرورة الشعر ولا داعي يدعو إليه في حال الاختيار(49).

إلّا إنّ هذا الرأي وجد قبولاً لدى بعض المحدثين، ومنهم الدكتور أحمد عبد الستار الجواري، الذي يرى أنّ بناء الأسماء هو إشباع للحركة في آخرها، وتستحيل أن تكون من جنس الحركة على أنّها حروف مد، وهذا يوضّح أنّها لغة، والأصل فيها أن تكون الحركات ظاهرة على حالها(50).

وقد ورد في شرح المفصل على أنّها تعويضٌ عن الحذف، وحيث إنّها أسماء حذفت لاماتها، فتضمّنت معنى الإضافة، فجُعل إعرابها بالحروف كالعوض من الحذف(51). وعُلّل إعرابها بالحروف بـ " أنّها أسماء أواخرها ثابتة في حال الإضافة سماعاً(52).

المبحث الثاني: الخلاف بين البصريين والكوفيين في إعراب الأسماء الستة:

يرى البصريون أنّ الأسماء الستة مُعربة بالحروف فقط (الواو والألف والياء) هي حروف الإعراب من مكان واحد. وقال أبو الحسن الأخفش (تـ215 هـ) في أحد قوليه: إنّها دلائل إعراب كما في التثنية والجمع. وقال المازني (تـ247 هـ): إن الباء في "أبٌ" حرف الإعراب، والواو والألف والياء نشأت عن إشباع الحركات. ويرى الكوفيون أنّها معربة من مكانين، واحتجّوا بالقياس، واحتج البصريون بقياس آخر.

يرى البصريون –أيضاً– أنّ الألف والواو والياء في التثنية والجمع حروف إعراب، وذهب أبو الحسن الأخفش والمبرد (تـ285 هـ) والمازني إلى أنّها ليست بإعراب حروف إعراب، ولكنّها تدل على الإعراب. وقال الجرمي(ت225هـ): انقلابها هو الإعراب. بينما يرى الكوفيون: أنّ هذه الحروف بمنزلة الفتحة والضمة والكسرة في أنّها إعراب، وقد وافقهم قطرب(ت206هـ)، واحتجّ الكوفيون بالقياس، كما احتج البصريّون بقياس آخر(53).

آراء المحدثين في مسألة إعراب الأسماء الستة بالحروف:

ساق المحدثون الخلاف النحوي بحسب انتماءاتهم إلى المدارس النحويّة القديمة، فمنهم من يرى أنّ العلامات الإعرابية هي ظاهرة لا تمت إلى اختلاف المعنى بصلة، والبعض الآخر

يُجيز اتباعها في النحو الحديث، ومن أهمّ الآراء والأقوال حول مسألة إعراب الأسماء الستة بالحروف في ضوء علم اللغة الحديث.

د. إبراهيم مصطفى:

يرى د. إبراهيم مصطفى أنّ دراسة العلامات الإعرابيّة جاءت للدلالة على المعاني، وقد أشار في هذا السياق إلى أنّ هناك علامتان للإعراب فالضمة للإسناد والكسرة للإضافة، بينما أهمل الفتحة وعدّها ليست بعلامة إعراب، ولا تدلّ على معنى، وقد برّر رأيه هذا في أنّ الفتحة حركة خفيفة كانت مستحبة عند العرب ليس إلّا، وهي بمثابة السكون(54)، أجاز إهمال الفتحة على أنّها ركن من العلامات الإعرابيّة على خلاف الضمة والكسرة، محتجاً بخفتها ويستحسن الانتهاء بها كما أنّها تجري مجرى السكون، وبالتالي فهي لغة بحسب رأيه يستحسن الوقوف عليها، وليست علامة إعرابيّة.

ومن جانب آخر نرى أنه قد أجاز التحرّر من القواعد النحوية باعتبارها أحكاماً صناعيّة لا تخلو من التكلّف والثقل، وليست أسلوباً يدلّ على مقاصد الكلام، فلا أثر لتلك القواعد على الكلام مطلقاً، كما يرى أنّ النحاة أطالوا بذكرهم للعلامات الإعرابيّة الأخرى على أنّها علامات فرعيّة تنوب عن العلامات الأصلية، وقد جاء النحاة بمثل هذا النوع من النيابة من باب الإطالة فقط.

وسمى الأسماء الستة بالأسماء الخمسة بعد إسقاط "هن"، وينتقد القائلين في باب إعرابها بالحروف، حيث لا حاجة إلى هذه الإطالة والتفصيل، فهي كلمات مُعربة كغيرها، أمّا الفتحة في غير هذين[55].

وبحسب رأي د.إبراهيم مصطفى فإنّ الحركات مُدّت فنشأ عنها لينها، إذ إنّ الاسمين "ذو وفا" انتهيا بحروف واحد، أمّا بقية الأسماء وضعت على حرفين، ويُرجعها إلى أنّ الحروف الحلقية ضعيفة في الظهور، ومن المعروف في عادة العرب أن تستروح الوقوف على ثلاثة حروف، ما يجعل الأسماء ممدودة، الأمر الذي جعل العرب تستحسن الوقوف عليها لتعطيها البيان في النطق والظهور[56]. ويحتج في برهنة رأيه أنّ الأسماء المعربة في العربية لا تُبنى على حرفين من مخارج الحلق، وإلّا كان لهما نفس الحكم، إضافة إلى أنّ الأسماء الستة حين تنوّن أو توصل بـ"أل" التعريف تعرب بالحركات من غير لين، مثل: "أبٌ، أخٌ..."، فالإطالة بالتنوين أو "أل" التعريف تُغني عن الحركة في إحداث لينها، ويبرّر ذلك بأنّ العرب حذفوا التنوين من الأسماء "أبٌ، وأخٌ" ولم يكونا مضافين ويخلوان من "أل" فانقلبت إلى "ألف" ولذلك قالوا: "لا أبا لك" و"لا أخا لك" ولهذا رؤوا:

"أهدموا بيتك لا أبا لكا.. وزعموا أنك لا أخا لكا"

وبذلك يرى أنّ هذا الأمر أدّى إلى اضطراب النحاة في إعراب الأسماء الستة، فهم لا يرون إعرابها بالحروف إلّا في الإضافة، لِذا احتجّوا باللام على أنّها زائدة، والكلمة أُضيفت لما بعدها، ويعني هذا أنّ العرب وقعت في معضلة في هذين الشاهدين حين أعدوهما شاذّين، لذا يرى أنّها قاعدة مطّردة فإذا كانت مُفردة وغير منّونة فالحركات تكون مطلقة إطناباً ولسهولة نطقها[57].

ونلخص من ذلك ان د. إبراهيم مصطفى أجاز إعراب الأسماء الخمسة بالحركات، أمّا تعليله على نيابة الحروف فهو يرى بأنّ كلّ حركة نشأ عنها لينها، ويوافق المازني (تـ247 هـ) في هذا الرأي.

د. إبرا هيم أنيس:

يزعم بأنّ الإعراب أُقحم في العربية إقحاماً وأصبح ظاهرة طغت على كلّ الظواهر اللغويّة الأخرى منذ أن ألّف سيبويه (ت180هـ) كتابه، ويرى أيضاً أنّ النحاة لم يتورّعوا نسب الخطأ إلى فحول الشعراء[58]. وبحسب رأيه إنّ الحركات الإعرابية عند العرب لم تكن لتحدّد المعاني في أذهانهم كما جاء به النحاة القدامى، بل إنّها حركات وُجدت لتوصيل الكلمات ببعضها في غالب الأمر[59].

وقد انتقد رأي ابن مضاء (تـ595هـ) في أنّ الحركات هي جزء من بنية الكلمة، فيرى أنّ الكلمة لا تفقد أي معنى أو دلالة حين تسقط الحركة عنها، ويستشهد بذلك حين يقف العرب عند السكون ولا يختلّ فهم السامع وإدراكه للمعاني والمقاصد، وكذلك بمقدورنا التعرّف على موقعها من الجملة من دون اِلتباس في المعنى[60].

واشار د.ابراهيم أنيس إلى أنّه لا علاقة بين معاني الكلام وحركات الإعراب ولا يعدّها جزءًا من بنية الكلمة، وإنّ تغيّر الحركات الإعرابيّة ليس له تأثير لا في الصيغة ولا في المعنى[61].

ويرى أيضاً أن حركات الإعراب لا تُعدّ من العناصر التي تُبنى عليها الكلمة، وبذلك ليس لها أيّ دلالة على المعاني، كما جاء به النحاة على حدّ تعبيره، والأصل في كلّ كلمة هو سكون آخرها سواء في المبني أم المعرب، ويوقف عليها بالسكون وتبقى واضحة الصيغة لا تفقد من معالمها شيئاً(62).

وفي هذا الصدد يرى أنّ النحاة انتهوا في تفسيرهم للحركات "الضم والفتح والكسر" ومواقعها على آخر الكلمات، ما أدّى بهم إلى الاطمئنان وفي تفسيرهم هذا، فمن هنا جاءت تسميته بالإعراب بالحركات، ولجأوا إلى الصيغ التي لم يستطيعوا أن يجعلوا فيها تغييراً في أواخرها

مثل: (المثنى، وجمع المذكر السالم، والأفعال الخمسة، والأسماء الخمسة) فأسقطوا عليها قواعدهم وألّفوا نوعاً آخر يسمّى الإعراب بالحروف، وعندما رأى النحاة أنّ لتلك الأبواب صيغتان اتخذوا إحداها للرفع والأخرى لغيره، وبذلك أصدروا القواعد النحوية المعروفة، فجاءت الألف في رفع للمثنى، بينما الياء للنصب والجرّ، إضافة إلى حالات خاصّة بالجمع تتضمّن حالتي النصب والجزم في أبوابها مثل: نصب المضارع وجزمه، وجرى الأمر على الأسماء الخمسة في ثلاث صيغ هي: (الرفع، والنصب، والجر). ويرجّح أنّ الصيغ الأصلية للمثنى على خلاف ما أجازه النحاة ويُرجعها إلى شيوعها في اللغات الساميّة وسبب تغيّر صيغتها تطوّر مع التطوّر الصوتي الذي ضرب فروع اللغة عامّة، بمعنى انه اراد التوصل إلى حقيقة أنّ النحاة اعتمدوا النقل من اللغات السامية وعلى هذا الأساس وضعوا قواعد النحو، ومن جهة أخرى فيرى أنّ الصيغ التي اعتمدها النحاة في وضعهم لقواعد النحو في باب المثنى؛ أي (رجلين) كانت شائعة في اللغات الساميّة، وهي اللغة الأولى ثمّ أصابها تطوّر صوتي في فروع هذه اللغة، وذلك لأنّها تشمل على صوت اللين المركب الذي يسميه المحدثون Diphthong والذي عهدناه قابلا للتطور في كثير من ظواهر اللغات السامية، وقد تخلصت منه الفروع السامية بطرق شتى: ففي العبرية حركت الياء بالكسرة وأصبحت تلك الأسماء المثناة: رجليم، أذنيم، يديم.، وتعني على الترتيب: رجلين، أذنين، يدين[63].

لا يختلف الأمر عند أنيس في تعليله صيغ جمع المذكر السالم عمّا تطرق له في صيغ المثنى، فيرجّح أنّ هذه الواو والياء تعود إلى قبائل بدوية قديمة كقبيلة تميم جمعت بالواو، وقبائل الحجاز وقريش الذين كانوا يجمعون بالياء، وعليه خص النحاة إعرابهم الصيغ بالرفع والنصب والجر (64).

أمّا صيغ الأفعال الخمسة فلها صيغتان أيضاً: إحداهما تنتهي بالنون والأخرى قد سقطت منها هذه النون، ويعلّل ذلك في أنّ القبائل السامية استخدمت الصيغتين الأولى في التأني والهدوء، والثانية اختصت بالانفعال والتسرع عند تلك القبائل[65].

ومن هنا فإنّ مسألة الأسماء الخمسة كما يسميها فيعلّلها على أنّها لغة القبائل وجاءت على صيغة صوتية واحدة، وأضاف في هذا الباب أنّ بعض القبائل اِلتزموا صيغة رابعة في كلمة "أبٌ" فنُطِقت بتشديد الباء. فيقول: "وفي رأيي أنّ هذه الصورة الأخيرة هي أقدم الصور، وأنّ هذا التضعيف قد سهل تحت تأثير عامل المخالفة Dissimilation بأن جُعِلت إحدى الباءين حرف مد (ألف أو واو أو ياء)".

ويرى أنّه من باب التيسير علينا لو أنّ العرب التزموا الصيغة الواحدة بالألف فيقولون: "أباك، أخاك... إلخ.." في المواضع جميعها. أمّا العبريّة فقد استقرّ أمرها على صورة واحدة لهذه الأسماء، أو بعبارة أخرى لما ورد منها في هذه اللغة مثل: (أب، أخ) فيُقال في العبريّة (أبيك، أخيك).

واستقرت السريانية على: (أبوك، أخوك)، وكذلك الآرامية، نراها تسلك مسلك السريانيّة في هاتين الكلمتين، أمّا في اللهجات العربية الحديثة فلا نكاد نرى بها إلّا صورة واحدة هي: أبوك، أخوك... الخ.

خُلاصة القول في هذا الباب، فإنّ الإعراب بالحروف لا يمت للغة بصلة، إذ اتخذ في اللهجات القديمة صوراً متعدّدة، لكنّ أصحاب اللهجة الواحدة اتخذوا صورة واحدة في جميع المواضع في النطق[66]، أمّا النحاة فقد جمعوا بين هذه الصور واعتمدوا الإعراب بالحروف[67].

ونفهم من ذلك ان مذهب د.ابراهيم أنيس نهج المقارنة الصوتيّة بين اللغات القديمة واللهجات العربيّة الحديثة، ولم يعترف بحقيقة إعراب الأسماء الستة بالحروف، وقد علّل السبب في اعتماد هذه الصيغ في اللغات الساميّة القديمة على أنّها اعتمدت صورة واحدة، وكذلك يَعدُّ أنّ اللهجات العربية الحديثة اتخذت صورة واحدة "أخوك، أبوك.

د. إبراهيم السامرائي:

يُشكّك السامرائي في أصالة الإعراب محتجاً بأنّه ظاهرة لا تتعدى التاريخ الإسلامي زمنيّاً، واللغة العربية بشكلٍ عام بحسب رأيه جاءت بصورتها مُمثّلة للقرآن وقد سُلخت من تاريخها مراحل طويلة حتى انتهت إلى شكلها الحالي، وأضاف بأنّ لغة القرآن هي التي طبعت العربية بطابع واضح مبين وقضت على آثار اللهجات الإقليمية، ويخلُص إلى أنّ هذه اللغة بشكلها الحالي قد ثبتت من أصولها وقواعدها أنّها التزمت الإعراب الذي لم يكن شائعاً ومستعملاً على نحو ما التزمت به نصوص القرآن[68].

فهو يرى "إنّ الإعراب ظاهرة سامية لم تختص بها العربية وإنما تشترك فيه اللغات الساميّة، وإذا كان الأمر كذلك فإنّ ظاهرة الإعراب تكون ظاهرة قديمة في العربية ورثتها عن أمّها الساميّة"[69].

وفي كتابه التطوّر اللغوي يُشير إلى ظاهرة الإعراب أنّها جاءت من شيوع اللحن في مختلف الطبقات، حيث يتّخذ موقفه بأنّ هذه الظاهرة دليلاً على أنّ الإعراب ثقيل ولا تحتمله سليقة العرب اللغويّة ويقرّر أنّ العربية شفيعة التعابير حيث تحمل لغتين؛ الأولى لغة الكتابة

التي يتّخذها الكتّاب وهي اللغة الفصيحة، والثانية اللغة العاميّة التي يستعملها الناس من دون أن يُلزموا أنفسهم بقيود الضوابط الإعرابيّة الثقيلة[70].

ومن الشواهد التي وردت في ذلك:

"إنّ أباها وأبا أباها.. قد بلغا في المجد غايتاها"[71]

الشاهد في هذا البيت مجيء (أب) بالألف فاعتمدوا على هذا الشاهد فقالوا: إنّ الأسماء الخمسة تلزم الألف رفعاً ونصباً وجرّاً.

ونخلُص من ذلك أنّ السامرائي يُرجِع الظاهرة الإعرابيّة إلى اللغات السامية القديمة، وأنّ الظاهرة الإعرابية جاءت من شيوع اللحن وأنّ الإعراب ثقيل على الألسن وهناك لغتان في العربية "لغة الكتابة ولغة العامّة"، كما أنّه يشكّك في صناعة الشواهد الشعريّة التي جاءت بالألف منصوبة، وبالياء مجرورة في بيت واحد، وأنّ هذه الشواهد يتيمة ولا تصلح لأن تكون شواهد حقيقة تمثل ظاهرة الإعراب.

د. مهدي المخزومي:

وافق رأيه النحاة المُحدَثين فهو يرى في سياق الإعراب بالحروف أنّ النحاة القدامى لم يجدوا غير تلك الحركات الثلاث التي دلّت على المعاني، وبه رأوا أنّ الحروف تنوب عنها في الإسناد والإضافة، أو خارجها، فالحروف تقوم مقام الحركات في المثنى والأسماء الخمسة، ولكنّه يرى أنّ تلك الحروف لا تتعدّى الكمّ الصوتي فقط، بينما في الكيف فهي نفسها، وفي هذا الصدد يفسّر بأنّ الحركات أصوات مدّ قصيرة والأحرف طويلة، ويُشير إلى أنّ الرفع بالواو ما هو إلّا ضمة مطولة، وكذلك الياء يعدّها كسرة مطولة، أمّا الألف فهي فتحة مطولة.

وهنا يستشهد بقول "الخليل بن أحمد"(ت174هـ): على أنّ الفتحة جاءت من الألف، وأمّا الكسرة فجاءت من الياء، ويُشير إلى أنّ هذه المعاني التي يُدَلُّ عليها بالضمة والكسرة تكون في الأسماء من دون الأفعال فلا تؤدّي وظائفها، ولا تعبّر عن معاني الإعراب المعروفة[72].

وبذلك يرى المخزومي أنّ النحاة قد وقعوا في اللبس في إعراب الأسماء الستة بالحروف، حيث لا يُوجد فرق إلّا في الكمّ الصوتي، أمّا المعنى فيبقى كما هو، ولهذا السبب يُرجّح الإعراب بالحركات القصيرة، باعتباره أنّ الإعراب بالحروف هو مدٌّ طويلٌ ولا يُفيدُ بتغيير المعنى.

د. أمين الخولي:

فهو يقترب مما ذهب إليه الدكتور إبراهيم أنيس من أجل تجديد النحو وتيسيره، فالإعراب مضطرب بسبب كثرة الحالات الشاذّة والاِستثناءات سواء في الأفعال أم الأسماء، ما أحدث

فرقاً شاسعاً بين لغة الحياة والتّعليم، ما يجعل الأمر مُعقّداً وأكثر صعوبةً على الناس والمتعلّمين، ويرى أنّ الحلّ في إهمال وإسقاط الاستثناءات وتقليلها، وإحداث تقارب ما بين اللغة العاميّة ولغة التعليم.

وفيما يخصّ الأسماء الستة، فإنّ إعرابها مضطرب كذلك بين الحركات والحروف، والمتعارف عليه عند العرب إعرابها بالحركات المطولة المشبّعة، وبذلك تتعارض مع ما اعتدنا عليه حول ظاهرة الإعراب بالحركات القصيرة، ويرى في هذا السياق أنّ بعضهم يُعربها بالحركات القصيرة، مثل: أبُك، فيقصرون جميعها على الألف، والذين ينطقونها مقصورة وهؤلاء من بني الحارث.

وقد طرح أمثلة من الحياة اليومية فقال: "أب، أخ" تنطق بالواو دائماً؛ ويدلّ ذلك على أنّ العاميّة هي أصل عربي قديم، وقد قُرِئ القرآن به، وكذلك كُتب به في مصر، بينما قصروا الألف على "حم"، وهي لغة الحياة العامة[73].

ولذلك اقترح أمين الخولي أن يكون إعراب الأسماء الستة بإلزامها الألف مطلقاً، وكذلك المثنى ونسي أنّ هذا الاقتراح لا يتلاءم مع المبدأ الذي حدّده، وذلك أنّ استعمال الأسماء الستة بالألف، واستعمال المثنى بالألف مطلقاً ممّا لا يجري في استعمال لغة الحياة. اعتمد في تفسيره هذا على حججٍ عديدة، حيث يرى أنّ الشعر قد قصر بالحروف في المثنى، وكذلك في عبارات الحديث، وأنّ القراءة التي نقرأ بها بعيدة عن لغة التعليم، وبنفس الوقت نستخدمها في حياتنا اليومية بإلزامنا الياء للمثنى دائماً، وبذلك يُرجّح القصر هذا على الأسماء الخمسة أيضاً لكي تكون المسائل أكثر راحة للجميع سواء في لغة الحياة العامة أم لغة التّعليم[74].

وبذلك يُجيز الخولي إعراب الأسماء الستة بالحروف ولكن بشرط استعمال الصيغة الواحدة وذلك من أجل تيسير النحو لدى العامة، حيث يرى أنّ الإعراب بكثرة الاستثناءات مضطرب ولا يعين على تعليمه، فيقترح في مسألة الأسماء الستة إلزام صيغة الحياة العاميّة لتيسير النطق، مستنداً بذلك على الحياة العاميّة القديمة وطرق قراءتها للقرآن، ولغة مصر في الكتابة، فوجب في رأيه إلزامها صيغة واحدة، كالواو في "أب، وأخ" والألف في "حم".

د.أحمد الجواري:

قسّم الجواري الحركات الإعرابيّة إلى نوعين أصلي وفرعي، فالحركات الأصلية تحلق بأواخر الكلمات وهي أربعة أنواع: الضمة في الرفع، والفتحة في النصب، والكسرة في الخفض أو الكسر، والسكون في الجزم، بينما القسم الفرعة فهو نيابة الحروف عن الحركات، ونيابة حركات عن حركات[75].

أمّا الإعراب بالحروف فهو الواو الذي ينوب عن الضمة فيما يُعرف بالأسماء الخمسة أو الستة نحو "هذا أبوك"، والألف التي تنوب عن الفتحة نحو رأيت أخاك، والياء التي تنوب عن الفتحة في المثنى نحو رأيت رجلين، وفي جمع المذكر السالم أشجّع العاملين. فهنا تنوب الياء عن الكسرة في الحالتين سواء في المثنى أو الجمع[76].

وقدم شرحاً عن طائفة من الأسماء الممنوعة من الصرف التي تنوب فيها الفتحة عن الكسرة، بينما في جمع المؤنث السالم يحدث العكس فالكسرة تنوب عن الفتحة مثل: ناديت الطالبات، بينما يرى في نيابة الحروف عن الحركات أنّ النحاة اعتمدوا على الإشباع، وهذا النحو سلكه طائفة من النحاة، وقد يستسيغ هذا الإشباع لولا أنّ علامة الرفع في المثنى هي الألف، حيث يرى أن الألف لا تنتظم ولا تستقيم مع ما ذهبوا إليه في إعراب الأسماء الخمسة.

وفي هذا الصدد يقدّم نصوصاً شعريّة من كلام العرب كانت تعرب بالحركات، كقول الشاعر:

"بأبه اقتدى عدي في الكرم.. ومن يشابه أبه فما ظلم"[77]

في هذا البيت تستحيل أن تكون حرف مد من جنس الحركة، ويرى أنّنا لا يمكن أن نعلم هذا الاختصار بالحركات أكان كسرة أم فتحة، ويرجّح أنّها لغة، لكونها أصلاً قائماً بحد ذاته. ويعلّل هذا الاضطراب في الإعراب بالحروف أنّه لا يطرد في باب المثنى وجمع المذكر السالم، حيث إنّ الياء فيهما تنوب عن الألف في حالة النصب، وهذا ما يعدّه مستحيلاً، أي أن تكون إشباعاً للفتحة[78].

وبذلك يرجّح الجواري أنّ إعراب الأسماء الستة بالحروف فيه لُبسٌ، واستشهد بأمثلة من الشعر القديم، وأشار إلى الأسماء الخمسة وطريقة إعرابها بالحركات على أنّها لغة، ومن غير الممكن أن تكون الحروف إشباعاً للحركات.

الخاتمة:

في ضوء ما سبق عرضه وتحليله ومناقشته حول مسألة إعراب الأسماء الستة بالحروف يستخلص البحث أنّ المسألة ما تزال شائكة ومعقدة إلى يومنا هذا، مع أنّ الكثير من النحاة واللغويين قدّموا جهوداً كبيرة في حلّ الخلافات النحويّة حول إعرابها، بيد أنّ معظمهم ساق ما جاءتا به المدرستان البصريّة والكوفيّة سواء بالموافقة أم الرفض، وفيما يلي أهمّ النتائج التي توصّل إليها البحث.

1. اختلفوا حول عددها؛ فالأسماء الستة هي "أبٌ، وأخٌ، وحمٌ، وفُو، وذُو، وهنٌ"، بينما في علم اللغة الحديث سُمّيت بالأسماء الخمسة بعد إسقاط (هن)، حيث يكون إعرابها بالواو رفعاً، وبالألف نصباً، وبالياء جراً، هذا على المشهور، حيث تتبعه الدراسات الحديثة والمناهج

التعليميّة لسهولته وقربه من الأذهان، وإنّ الإعراب بالحركات هو الأصح لقوّة الدليل الذي إستند عليه القدامى والمحدثون القائلون أنّ الأسماء الستة تُعرب بالحركات وليس الحروف، وقد يجوز على بعض ما يُعرب بالحروف أن يُلزم صورة واحدة؛ لكثرة إستعماله في السياق اللغوي مثل (أبو – ذو) مع الأعلام.

2. إستقرّت الأسماء الستة في الجانبين الصوتي والصرفي على صيغة واحدة في حالات ثلاث؛ الإفراد (الأب، والأخ والحم)، وفي حالة ألّا تكون مضافة (هذا أب، هذا أح، هذا حم)، وفي حالة إضافتها إلى ياء المتكلم (أبي، أخي، حمي)، والسبب يعود إلى مراحل لغوية مُوغلة بالقِدم، حيث لم تكن اللغة محكومة بضوابط نحويّة، إذ كانت الأسماء السّتة ذات أصول ثنائيّة لها باب واحد تفي بالأغراض الدلاليّة، وفي العصور المتقدّمة توسّعت العربية مُنفردة عن اللغات الأخرى بالاشتقاق والتصريف مستفيدةً من الجذور اللغويّة القديمة نحو: الآباء، والأخوة، والذوات...، وفيما بعد لجأت العربية إلى إستعمال أبنية فعليّة من الأسماء الستة، نحو: تأبيت، وآخيت، وقد أُضيفت إلى المعاجم اللغويّة، وما زال الخلاف والجدل فيها إلى يومنا هذا.
3. نجد أنّ اللغة العربية امتداداً للغات السامية الأصلية من جهة احتفاظها بحروف الحلق وبالروادف، حيث تُوجد ألفاظٌ لغوية في المعجم السامي مكوّنة من صوت صامت واحد في اللغة الساميّة، نحو: الفاء (فو، فا، في)، ويقابلها في العربية الذال (ذو، ذا، ذي).
4. إحتفظت اللغة العربيّة بحالات الإعراب الثلاث سالمة خلافاً للصوائت وأحرف المد التي بقيت طويلة دائماً في ألفاظ القرابة وفي حالة لإضافة، إذ تُعدّ الإطالة تعويضاً للحركات؛ (الفتحة، والضمة، والكسرة)، واستنتجنا بأنّ ظاهرة الإطالة تخدم اللغة في تنويع الصيغ وإكثار المعاني.
5. إنّ إلزام الألف للأسماء الستة عند النحويّين من مظاهر فَقْد الإعراب، كما يجري على اللسان في اللغة العاميّة اليوم في مختلف المناطق العربية، فالواو تدخل في جميع الحالات نحو: (وين أخوك، شفت أخوك، رحت لأخوك)، وإنّ شيوع الصورة الواحدة أو الصيغة الواحدة يَرجع سببه إلى مجرى الأمثال قديماً، نحو: (لا أبا لك، ولا أخا لك)، ويقابله المثل: (مكره أخاك لا بطل)، وتُعدّ هذه التأويلات من مظاهر فَقْد الإعراب.

الهوامش:

(1) شرح المفصل: 1/ 73.
(2) ينظر: المصدر نفسه: 51.
(3) تهذيب اللغة: 2/361-367. تاج اللغه وصحاح العربية: 179/1، والمحكم والمحيط الاعظم: 2/ 127-128.
(4) ينظر: المصدر نفسه :2/ 126.
(5) ينظر: نحو التيسير: 66.
(6) ينظر: الكتاب: 13.
(7) ينظر: الموجز في النحو: 28.
(8) ينظر: الإيضاح: 11.

(9) ينظر: شذور الذهب: 34.
(10) ينظر: النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة: 74.
(11) ينظر: اللغات السامية:14.
(12) ينظر: التطور النحوي للغة العربية:116.
(13) ينظر: العربية:3.
(14) ينظر: نتائج الافكار في شرح الاظهار: 238.
(15) ينظر: العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث:135.
(16) ينظر: التوجيه الصوتي في دراسة النحو العربي: 32.
(17) ينظر: شرح الرضي على الكافيه:1 / 26، وشرح ابن الناظم: 13، والمقتصد في شرح الايضاح: 1 / 103، والفواكه الجنية: 34.
(18) ينظر: شرح المفصل: 1 / 51، نحو التيسير: 70.
(19) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح:1 / 103.
(20) ينظر: النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة: 103.
(21) ينظر: المصدر نفسه: 103، 104، 106.
(22) ينظر: المصدر نفسه: 108.
(23) ينظر: همع الهوامع:190/1.
(24) ينظر: شرح اللمحة البدرية: 58.
(25) ينظر: ارتشاف الضرب: 2/ 836، وشرح اللمحة البدرية: 57، وشرح ابن عقيل:49/1. والجمل في النحو: 827/3.
(26) ينظر: همع الهوامع:1 / 128 – 129.
(27) ينظر: الكتاب:3/ 360، وشرح التسهيل لابن مالك:1/ 44، وارتشاف الضرب:836/2.
(28) ينظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي :1 / 192 - 193، وشرح المقدمة الجزولية الكبير:1 / 344 - 345.
(29) ينظر: المسائل المشكلة للفارسي: 41، وشرح المرادي على الألفية 1 / 67 - 68، وشرح اللمحة البدرية : 59.
(30) ينظر: حاشية ابن هشام الكبرى: 78 - 79.
(31) ينظر: البيت من الرجز، وقد نسب العيني والسيد المرتضى في شرح القاموس هذا البيت لأبي النجم العجلي، ونسبه الجوهري لرؤبة بن العجاج، وفي صحة نسبته لأيّ منهما خلاف.
(32) ينظر: الفواكه الجنية: 61، وشرح ابن الناظم: 13.
(33) سورة النساء: 12.
(34) سورة ص: 23.
(35) ينظر: الفواكه الجنية، ص 61.
(36) ينظر: النحو الوافي: 109-110.
(37) ينظر: شرح الأشموني:31/1 شرح الفواكه الجنية:61.
(38) ينظر: شرح الكافية الشافية: 1/ 68.
(39) ينظر: شرح الأشموني: 1 / 71.
(40) ينظر: الفواكه الجنية: 63، شرح قطر الندى:67.
(41) ينظر: شرح الأشموني:1 / 71.
(42) ينظر: شرح ابن عقيل: 1 / 52، وشرح الأشموني:1 / 7.
(43) ينظر: وشرح قطر الندى: 67.
(44) ينظر: شرح الفواكه الجنية: 61، قطر الندى: 67.
(45) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح:1 / 103.
(46) ينظر: شرح المفصل:1 / 52، وشرح الرضي على الكافيه:1/ 27.
(47) ينظر: شرح المفصل: 1 / 52.
(48) ينظر: شرح الرضي على الكافيه:1 / 27.
(49) ينظر: نحو التيسير: 112.
(50) ينظر: شرح المفصل:52/1.
(51) ينظر: نتائج الأفكار في شرح الأظهار:240. 241.
(52) ينظر: الانصاف في مسائل الخلاف:17/1-18.
(53) ينظر: إحياء النحو: 49.
(54) ينظر: المصدر نفسه: 55.
(55) ينظر: المصدر نفسه: 71.
(56) ينظر: المصدر نفسه: 72.
(57) ينظر: من أسرار اللغة:200.
(58) ينظر: المصدر نفسه: 225.

(59) ينظر: المصدر نفسه: 226.
(60) ينظر: المصدر نفسه: 227.
(61) ينظر: المصدر نفسه: 228.
(62) ينظر: من أسرار اللغة: 255.
(63) ينظر: المصدر نفسه: 256
(64) ينظر: المصدر نفسه: 257
(65) ينظر: المصدر نفسه: 258
(66) ينظر: المصدر نفسه: 258.
(67) ينظر: التطور اللغوي التاريخي:57.
(68) ينظر: فقه اللغة المقارن: 119.
(69) ينظر: التطور اللغوي التاريخي: 68.
(70) ينظر: ديوان رؤبة:180.
(71) ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه: 69.
(72) ينظر: مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب: 48-49.
(73) ينظر: العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث: 275.
(74) ينظر: نحو التيسير(دراسة ونقد العلمي العراقي منهجي:111
(75)ينظر: المصدر نفسه: 111.
(76) ينظر: ديوان رؤبة: 182.
(77) ينظر: نحو التيسير (دراسة ونقد العلمي العراقي منهجي): 112.
(78)ينظر: المصدر نفسة 120

المصادر والمراجع:

1. القرآن الكريم.
2. إحياء النحو، إبراهيم مصطفى ، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة،(د.ط)، 2012م.
3. ارتشاف الضرب من لسان العرب ، أبو حيان الاندلسي (ت745هـ)، تحقيق: د. رجب عثمان محمد ، مكتبة الخانجي، القاهرة ، ط1، 1998م.
4. الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ابو البركات الانباري(ت577هـ) تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد، دار احياء التراث العربي، مصر،ط1961،4.
5. الإيضاح، أبو علي الفارسي (ت377هـ)، تحقيق: حسن شاذلي فرهود ، نشر: جامعة الرياض، ط1،1969م.
6. البسيط في شرح جمل الزجاجي، ابن أبي الربيع (ت 688هـ)، تحقيق: الدكتور عياد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، دمشق،(د.ط)، 1986 م.
7. تاج اللغة وصحاح العربية اسماعيل بن حماد الجوهري(ت393هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، بيروت، دار العلم للملايين، ط3، 1979م.
8. التطور اللغوي التاريخي ، إبراهيم السامرائي ، دار الأندلس للطباعة النشر، بيروت ، ط2، 1981م.
9. التطور النحوي للغة العربية، برجشتراسر ، تحقيق: رمضان عبد التواب، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط2، 1994م.
10. تهذيب اللغة، أبي منصور الأزهري (ت370هـ)، تقديم: عبد السلام هارون، دار القومية للطباعة والنشر،(د.ط)،(د.ت).
11. التوجيه الصوتي في دراسة النحو العربي ، عقيل رحيم علي اللامي، (علامات الإعراب والبناء أنموذجاً)، كلية الآداب جامعة بغداد، أطروحة دكتوراه،(د.ط)،2002م.
12. الجمل في النحو، أبو القاسم الزجاجي (ت340هـ)، تحقيق: علي توفيق الحمد، بيروت، مؤسسة الرسالة،(د. ط)، 1984م.
13. حاشية ابن هشام الكبرى على ألفية ابن مالك ، أبو محمد عبد الله جمال الدين ، ابن هشام الأنصاري (ت218هـ)، تحقيق: حمزة مصطفى أبو توهة، دار السمان،(د.ط)، (د.ت).
14. ديوان رؤبة، رؤبة بن العجاج، تصحيح وترتيب وليم بن الورد البروسي، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط1، 1979م.
15. شرح الأشموني على ألفية بن مالك، علي بن محمد الأشموني (ت929هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ، بيروت، دار الكتاب العربي، ط1، 1955م.
16. شرح التسهيل لابن مالك، السيد، عبد الرحمن ، نشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان،ط1،1992م.
17. شرح الرضي على الكافية، رضي الدين الاستربادي (ت684هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ط)،1985م.
18. شرح ألفية ابن مالك، المرادي (ت 489هـ)، تحقيق: أ. د فخر الدين قباوة ، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2019م.
19. شرح ألفية بن مالك، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن الإمام جمال الدين محمد بن مالك ابن الناظم (ت686هـ)، دار إحياء التراث العربي ، بيروت، ط1، 2003م.
20. شرح الكافية الشافية، ، جمال الدين محمد بن عبد الله بن محمد بن مالك الطائي ، تحقيق: علي محمد معوض، وعادل أحمد عبد الموجود ،دار الكتب العلمية ، بيروت، ط1 ، 2000م.

21. شرح اللمحة البدرية لابن هشام، ابن هشام الأنصاري(ت761هـ)، تحقيق: صالح سهيل حمودة، عمان، دار الفاروق، (د.ط)،(د.ت)
22. شرح المفصل، ابو البقاء بن علي بن يعيش (ت 643هـ) ، إدارة الطباعة المنيرية، مصر ،(د.ط) (د.ت).
23. شرح بن عقيل على ألفية الإمام عبد الله محمد جمال الدين بن مالك (ت672هـ)، ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله (ت769هـ)، إيران، مدينة قم، ط8،(د.ت).
24. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لأبن هشام الأنصاري(ت761هـ)، عبد الحميد، محمد محيي الدين، ، دار الطلائع للنشر والتوزيع، القاهرة،(د.ط).
25. شرح قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام الأنصاري، أبو محمد عبد الله جمال الدين (د ت): تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ،(د.ط)،(د.ت).
26. العربية، يوهان فك، ترجمة: عبد الحليم النجار ، مكتبة الخانجي،، القاهرة،(د.ط)، 1951.
27. العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، عبد اللطيف محمد حماسة ، كلية دار العلوم، القاهرة،(د.ط) 1984م
28. فقه اللغة المقارن، السامرائي، إبراهيم ، بيروت، دار العلم للملايين، ط2، 1983م.
29. الفواكه الجنية على متممة الأجرومية ، جمال الدين أبو علي عبد الله بن أحمد الفاكهي (ت 972هـ)، تحقيق: محمود نصار، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت،(د.ط).
30. في النحو العربي نقد وتوجيه ، مهدي المخزومي ، دار الرائد العربي، بيروت،(د.ط)، 1986م.
31. الكتاب، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، سيبويه (ت180هـ)، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت 180هـ) ، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4، 2004م.
32. اللغات السامية، نولدكه، ثيودور، ترجمة: رمضان عبد التواب، القاهرة، مكتبة دار النهضة العربية،(د.ط)، 1961م.
33. المحكم والمحيط الأعظم، ابن سيدة (ت458هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2000م.
34. المسائل المشكلة المعروفة بـ (البغداديات)، أبو علي الفارسي(ت377هـ)، تحقيق: صلاح الدين عبد الله السنكاوي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، 2003م.
35. المقتصد في شرح الايضاح، عبد القاهر الجرجاني(ت471هـ)، تحقيق: د.كاظم بحر المرجان، العراق،(د.ط)،1982.
36. من أسرار اللغة، إبراهيم أنيس ، مكتبة الآنجلو المصرية، القاهرة ، ط3، 1966م.
37. مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب، أمين الخولي ، بيروت دار المعرفة، ط1،1961م.
38. الموجز في النحو، أبو بكر محمد ابن السراج (ت316هـ)، تحقيق: مصطفى الشويمي، ، مؤسسة بدران، بيروت،(د.ط)،(د.ت).
39. نتائج الأفكار في شرح الأظهار، مصطفى بن حمزة بن إبراهيم أطهْ لي ومعه تعليقات الجماعة من الفضلاء على نتائج الأفكار، خرّج شواهده ووضع حواشيه: غريد الشيخ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية،، بيروت، ط1، 2003م.
40. نحو التيسير (دراسة ونقد العلمي العراقي منهجي)، أحمد عبد الستار الجواري ، مطبعة المجمع، العراق، ط2، 1984م.
41. النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة، عباس حسن ، دار المعارف، القاهرة ، ط3،(د.ت) .
42. همع الهوامع، جلال الدين السيوطي(ت911هـ)،تحقيق: احمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت،ط1998،1.